

# خائي الققى

۱-۸-۹۶ القول في المواقيت

حراسات الاستاذ: مهاى الهادوي الطهاني

# الْإحْرام قَبْلَ الْمِيقَاتِ

- القول في أحكام المواقيت
- مسألة ١ لا يجوز الإحرام قبل المواقيت، و لا ينعقد، و لا يكفى المرور عليها محرما، بل لا بد من إنشائه في الميقات،
  - \*هذه الأمور كلها مبنى على الإحتياط.

# الْإِحْرَامِ قَبْلَ الْمِيقَاتِ لِمَنْ نَذَرَ ذَلِكَ

- و یستثنی من ذلک موضعان:
- أحدهما إذا نذر الإحرام قبل الميقات، فإنه يجوز و يصح و يجب العمل به، و لا يجب تجديد الإحرام في الميقات و لا المرور عليها، و الأحوط اعتبار تعيين المكان ، فلا يصح نذر الإحرام قبل الميقات بلا تعيين على الأحوط، و لا يبعد الصحة على نحو الترديد بين المكانين بأن يقول: لله على أن أحرم إما من الكوفة أو البصرة و إن كان الأحوط خلافه،
- \* و إن كان الأقوى عدم اعتباره فيصح نذر الإحرام قبل الميقات بـلا تعيين على الأقوى.

# الْإحْرام قَبْلَ الْمِيقَاتِ لِمَنْ نَذَرَ ذَلِكَ

• و لا فرق بين كون الإحرام للحج الواجب أو المندوب أو للعمرة المفردة، نعم لو كان للحج أو عمرة التمتع يشترط أن يكون في أشهر الحج ...

• \* قال في العروة الوثقى: «و في إلحاق العهد و اليمين بالنذر و عدمه وجوه، ثالثها إلحاق العهد دون اليمين، و لا يبعد الأول لإمكان الاستفادة من الأخبار» و مختاره صحيح.

# الْإحْرام قَبْلَ الْمِيقَاتِ لِمَنْ نَذَرَ ذَلِكَ

• مسألة ٢ لو نذر الله و خالف نذره عمدا أو نسيانا و لم يحرم من ذلك المكان لم يبطل إحرامه إذا أحرم من الميقات، و عليه الكفارة إذا خالفه عمدا.

• \* أو عهد أو صدر منه يميناً.

إذا أراد إدراك عمرة رجب و خشى فوتها إن أخر الإحرام إلى الميقات

- ثانيهما إذا أراد إدراك عمرة رجب \* و خشى فوتها إن أخر الإحرام إلى الميقات، فيجوز أن يحرم قبل الميقات، و تحسب له عمرة رجب \*\* و إن أتى ببقية الأعمال في شعبان، و الأولى الأحوط تجديده في الميقات، كما أن الأحوط التأخير إلى آخر الوقت و إن كان الظاهر جوازه قبل الضيق إذا علم عدم الإدراك إذا أخر إلى الميقات، و الظاهر عدم الفرق بين العمرة المندوبة و الواجبة و المنذور فيها و نحوه.
  - \* بل شهر ولو كان غير رجب، لأن لكل شهر عمرة.
  - \* بل عمرة هذا الشهر و إن أتى ببقية الأعمال في الشهر القادم.

#### لا يجوز تأخير الإحرام عن الميقات

- مسألة ٣ لا يجوز تأخير الإحرام عن الميقات، فلا يجوز لمن أراد الحج أو العمرة أو دخول مكة أن يجاوز الميقات اختيارا بلا إحرام بل الأحوط عدم التجاوز عن محاذاة الميقات أيضا و إن كان أمامه ميقات اخر ، فلو لم يحرم منه وجب العود إليه ، بل الأحوط العود و إن كان أمامه ميقات آخر، و أما إذا لم يرد النسك و لا دخول مكة بأن كان له شغل خارج مكة و إن كان في الحرم فلا يجب
  - \* هذا مبنى على الإحتياط.
    - \* على الأحوط.



## لو أخر الإحرام من الميقات عالما عامدا

• مسألة ۴ لو أخر الإحرام من الميقات عالما عامدا و لم يتمكن من العود إليه لضيق الوقت أو لعذر آخر و لم يكن أمامه ميقات آخر بطل إحرامه و حجه ، و وجب عليه الإتيان في السنة الآتية إذا كان مستطيعا، و أما إذا لم يكن مستطيعا فلا يجب و إن أثم بترك الإحرام.

• \* بل الأقوى صحة إحرامه و حجه و إن أثم بترك الإحرام في الميقات على الأحوط.



## لو كان مريضا و لم يتمكن من نزع اللباس

- مسألة ۵ لو كان مريضا و لم يتمكن من نزع اللباس و لبس التوبين يجزيه النية و التلبية، فإذا زال العذر نزعه و لبسهما، و لا يجب عليه العود إلى الميقات \*\*.
- \* أى كان مرضه مانعاً عن هذين فقط و يتمكن من الإجتناب عن سائر سائر محرمات الإحرام و أما لو لم يتمكن من الإجتناب عن سائر محرمات الإحرام فيأتى حكمه في المسألة السادسة.
- \*\* و إن جاز له أن يجاوز الميقات من دون إحرام فإذا زال العذر يحرم من مكانه و لا يجب عليه العود إلى الميقات.



#### لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- مسألة ۶ لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات لمرض أو إغماء و نحو ذلك فتجاوز عنه ثم زال وجب عليه العود إلى الميقات مع التمكن منه ، و إلا أحرم من مكانه، و الأحوط العود إلى نحو الميقات بمقدار الإمكان و إن كان الأقوى عدم وجوبه،
- \* هذا موافق للإحتياط و إن لا يجب عليه العود إلى الميقات فيجوز
  له أن يحرم من مكانه و إن أمكن له العود إلى الميقات.



#### لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- نعم لو كان فى الحرم خرج إلى خارجه مع الإمكان، و مع عدمه يحرم من مكانه، و الأولى الأحوط الرجوع الى نحو خارج الحرم بمقدار الإمكان،
  - \* و إن لا يجب.



#### لو كان له عذر من إنشاء أصل الإحرام في الميقات

- و كذا الحال لو كان تركه لنسيان أو جهل بالحكم أو الموضوع، و كذا الحال لو كان غير قاصد للنسك و لا لدخول مكة فجاوز الميقات ثم بدا له ذلك، فإنه يرجع الى الميقات بالتفصيل المتقدم،
- و لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة و لم يتمكن من الجبران فالأحوط بطلان عمرته و إن كانت الصحة غير بعيدة.
  - و لو لم يتذكر إلى آخر أعمال الحج صحت عمرته و حجه.

#### لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة

• الإحرام ركن من أركان الحج أو العمرة من تركه متعمدا فلا حج له و إن تركه ناسيا كان حكمه ما ذكرناه في الباب الأول إذا ذكر فإن لم يذكر أصلا حتى يفرغ من جميع مناسكه فقد تم حجه أو عمرته و لا شيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام.

#### لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة

• الإحرام فريضة لا يجوز تركه. فمن تركه متعمدا، فلا حج له. و إن تركه ناسيا، كان حكمه ما ذكرناه في الباب الأول إذا ذكر. فإن لم يذكر أصلا حتى يفرغ من جميع مناسكه، فقد تم حجه. و لا شيء عليه، إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام.

- الإحرام فريضة، لا يجوز تركه، فمن تركه متعمدا فلا حرج له، و إن تركه ناسيا كان حكمه ما قدّمناه في الباب الأول، إذا ذكر فإن لم يذكر اصلاحتى يفرغ من جميع مناسكه، فقد تـم ّحجّـه، و لإ شـيء عليه، إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام على ما روى في أخبارنا «۱» و الذي تقتضيه اصول المذهب انه لايجزيه، و تجب عليه الإعادة، لقوله عليه السلام: الأعمال بالنيات «١» و هذا عمل بلا نيـة، فلا يرجع عن الأدلة باخبار الآحاد، و لم يورد هذا، و لم يقل به احد، من اصحابنا، سوى شيخنا ابي جعفر الطوسي رحمه الله، فالرجوع إلى الأدلة أولى من تقليد الرجال.
  - (١) الوسائل: كتاب الحج، الباب ٢٠ من أبواب المواقيت.

- (الثالثة) لو نسى الإحرام حتى أكمل مناسكه، فالمروى: أنه لا قضاء.
  - و فيه وجه بالقضاء مخرج.



- مسئلة: لو نسى الإحرام حتى أكمل مناسكه، قال الشيخ: صح حجه.
  - و أنكر بعض المتأخرين.
- لنا: انه فات نسيانا فلا يفسد به الحج، كما لو نسى الطواف، و لقوله عليه السلام «رفع عن أمتى الخطأ و النسيان «١»» و لأنه مع استمرار النسيان يكون مأمورا بإيقاع بقية الأركان، و الأمر يقتضى الاجزاء.



• و يؤيد ذلك: ما روى على بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته «عن رجل كان متمتعا خرج الى عرفات و جهل أن يحرم يوم التروية بالحج، حتى رجع الى بدله ما حاله؟ قال عليه السلام إذا قضى المناسك كلها فقدتم حجه «٢»».

- و روی جمیل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما علیهما السلام فی رجل نسی أن یحرم، أو جهل و قد شهد المناسک کلها. و طاف. و سعی قال علیه السلام یجزیه إذا کان قد نوی ذلک.و قد تم حجه. و ان لم یهل «۳»».
- و احتج المنكر بقوله عليه السلام «إنما الأعمال بالنيات «۴» و لست أدرى كيف يحل له هذا الاستدلال؟ و كيف يوجبه؟ فان كان يقول بالإحرام إخلال في بقية المناسك فنحن نتكلم على تقدير إيقاع نية كل منسك على وجهه ظانا انه أحرم أو جاهلا بالإحرام، فالنية حاصلة مع إيقاع كل منسك فلا وجه لما قاله.

- ( «قال دام ظله»: لو نسى الإحرام، حتى أكمل مناسكه، فالمروى أنّه لا قضاء، و فيه وجه بالقضاء مخرّج.
- هذا ذكره الشيخ في النهاية و التهذيب، و هو في رواية ابن أبي عمير، عن جميل بن دراج، عن بعض أصحابنا (أصحابه خ ل) عن أحدهما عليهما السلام، في رجل نسى أن يحرم، أو جهل، و قد شهد المناسك كلّها، و طاف و سعى، قال: تجزيه نيّته، إذا كان قد نوى ذلك فقد تم حجّه، و ان لم يهل (الحديث) «١».
- و هذه و ان كانت مرسلة، لكن الأصحاب تعمل بمراسيل ابن أبى عمير، قالوا:انّه لا ينقل الّا ما يعتمد عليه (معتمدا عليها خ).

- فأمّا المتأخر أعرض عنها، و قال: هي خبر واحد، و ما افتى بها غير الشيخ، فلا اعمل عليها.
- ثم قال: و مقتضى أصولنا وجوب الإعادة، لأنّ الأعمال بالنيّات، و هذا عمل بلا نيّة.
- و انا متعجّب من مناقضة هذا القائل (فكثيرا) ما يعمل بأضعف روايات الآحاد، و ان لم يذهب إليها غير الشيخ، مثل باب الجنايات و الحدود و الدّيات و كفارات الإحرام، و غير ذلك ما لم يحقّق (ممّا لا يحصى خ) (و تارة) يقول: لا أعمل بخبر الواحد و يتمسّك بأصول المذهب، و يعرض عن الروايات، و ان كانت صحيحة.

- و الحقّ التزام الرّوايات، ان كانت معدومة المعارض، مؤيّدة بالنظر، أو عليها عمل الأصحاب، أو بعضهم مع عدم المخالف.
- و مع التعارض، يعمل بما يوافق الأصل، و الّا بما عليه الأكثر، و مع خلو الأمرين، يعتبر الرواية (بالرواة خ)، و يعمل بالأصح سندا.

- قوله: لو نسى الإحرام حتى أكمل مناسكه فالمروى أنه لا قضاء، و فيه وجه بالقضاء مخرج
  - (۱) هنا يحتاج الى بيان أمرين:

#### خاج الفقه

- (الأول) ما الإحرام؟ فقيل هو بسيط، و هو ظاهر كلامه في المبسوط و الجمل لأنه عبارة عن النية. و لم يجعل التلبية ركنا و لو كان لها مدخل في الإحرام لكانت جزء، فيتحقق الإخلال بالإحرام عند الإخلال بها.
- و قال الشهيد: انه توطين النفس على ترك المنهيات المعهودة الى أن يأتى بالمناسك، و جعل التلبية رابطة لذلك التوطين، فحينئذ إطلاقه بالحقيقة ليس الا على ذلك التوطين، فيكون بسيطا أيضا.
- و قيل هو مركب، فقال ابن إدريس في سرائره انه عبارة عن النية و التلبية و لا مدخل للبس الثوبين فيه.

- و العلامة قال في المختلف: الإحرام ماهية مركبة من النية و التلبية و لبس الثوبين، فعلى هذا لا شك في عدم المركب بعدم أحد أجزائه.
- إذا تقرر هذا فنقول: الإحرام المنسى على قول الشيخ هو ترك النية، و على قول ابن إدريس ترك النية و التلبية، و على قول العلامة يتحقق بأى جزء كان.
- و الحق أن المراد بالإحرام هـ و التـ وطين المـ ذكور و ان المنسى هـ و التلبية كما تدل عليه الرواية الآتية، و يكون إطلاق اسم الإحرام عليها في عبارة الفقهاء مجازا باعتبار توقف التوطين عليها أو باعتبار أنهـا أظهر آثاره و شروطه.



- (الثاني) ما حكم تارك الإحرام ناسيا؟ قال الشيخ و أكثر الأصحاب باجزاء النسك، و هو الحق لوجوه:
- «١» ان سائر أركان الحج لو ترك نسيانا لم يبطل الحج بتركها، فكذا هنا.
  - «٢» عموم قوله عليه السلام: رفع عن أمتى الخطأ و النسيان ...
- «٣» ان الناسي مأمور بإيقاع الافعال حالته \*\*، و الأمر يقتضي الإجزاء.
  - \* حديث الرفع لا يدل على ثبوت الأمر في الباقي بعد الرفع. (الهادوي)
    - \*\* ثبوت الأمر اول الكلام (الهادوي)

- «۴» استلزام عدم الاجزاء الحرج ، إذ النسيان كالطبيعة الثانية و الحرج منفى بالقرآن.
- «۵» روایة علی بن جعفر عن أخیه الكاظم علیه السلام قال: سألته عن رجل كان متمتعا خرج الی عرفات و نسی أن یحرم یوم الترویة بالحج حتی یرجع الی بلده ما حاله؟ قال: إذا قضی المناسک كلها فقد تم حجه [۱].
- \* يلزم منه عدم بطلان الحج أبداً و هو غريب جداً و الحق أن الإعادة ليس حرجاً ( الهادوي)

### لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة

• «۶» – روایة جمیل بن دراج عن بعض أصحابنا عن أحدهما علیهما السلام فی رجل نسی الإحرام أو جهل و قد شهد المناسک کلها و طاف و سعی. قال: تجزیه نیته إذا کان قد نوی ذلک فقد تم حجه و ان لم یهل «۱».

[۱] التهذيب ۵– ۱۷۵، و فيه: سألته عن رجل نسى الإحرام بالحج فذكره و هو بعرفات ما حاله؟ قال: يقول «اللهم على كتابك و سنة نبيك» فقد تم إحرامه، فإن جهل أن يحرم يوم التروية بالحج حتى رجع الى بلده ان كان قضى مناسكه كلها فقد تم حجه.

#### لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة

• و هذه الرواية المشار إليها، لأن الإهلال هو رفع الصوت – قاله الهروى في الغريبين و الجوهري في الصحاح، و هو المشهور من تفسير الفقهاء. و قد يراد به نفس التلبية.



- و قال ابن إدريس بالبطلان و وجوب القضاء استسلافا ان الإحرام هو النية أو هي جزؤه، و مع فقد النية يبطل، لدلالة النص على أنه لا عمل إلا بنية، فيصير باقى الافعال في حكم المعدوم، لعدم صحة إيقاعها من المحل و لعدم إتيانه بالعبادة على وجهها، و لأن الرواية من الآحاد مع منافاتها للأصل.
- و الجواب: عن الأول قد بينا أن المراد التلبية، و عن الثاني بأنه منقوض بناسى غيره من الأركان، و عن الثالث قد بينا في الأصول وجوب العمل بخبر الواحد.

# بعد جريان الرفع هل يصح الباقى أو لا؟

• المقام الثاني: في أنّه بعد جريان الرفع هل يصح الباقي أو لا؟

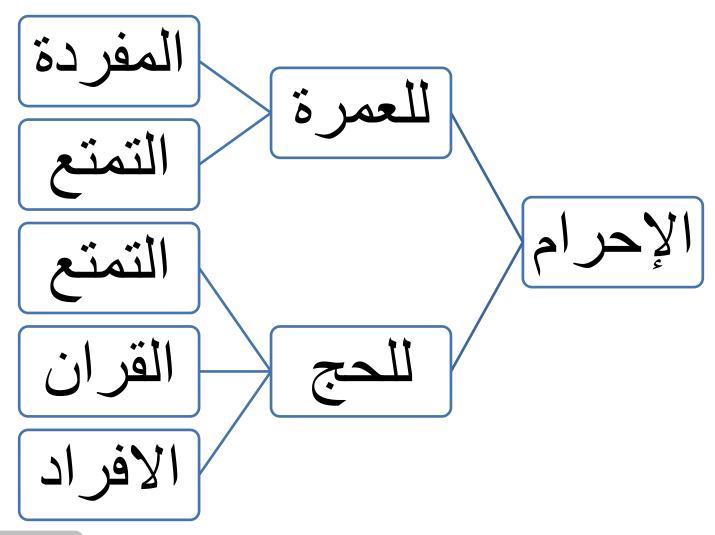
• التحقيق: أنّه لا يصح كما ذهب إليه مشهور المحقّقين، إذ غاية الأمر هو رفع الوجوب الضمني و الوجوب الضمني لا يرتفع إلا بارتفاع وجوب المركّب للترابط بين الوجوبات الضمنية. و عندئذ إن تعلّق الأمر بالباقي صح و إلا فلا، و حديث الرفع حيادي من هذه الناحية.



- (مسألة ۱۷۲): قال جمع من الفقهاء بصحة العمرة فيما إذا أتى المكلف بها من دون احرام لجهل أو نسيان
- و لكن هذا القول لا يخلو من اشكال و الأحوط في هذه الصورة -الاعادة على النحو الذي ذكرناه فيما اذا تمكن منها و هذا الاحتياط لا يترك البتة.

- السيد الكلپايگانى: و أمّا إذا لم يتمكّن من الرجوع أصلًا فيجب عليه الإحرام من موضعه و تصح عمرته
  - و كذا تصح عمرته أيضاً إن نسى الإحرام حتى أتم جميع الواجبات
- و كذا لو ترك الإحرام جهلًا بوجوبه «۴» أو أحرم من مكان غير محاذ للميقات بتوهم أنه يحاذى الميقات و غير ذلك من الأعذار ففى جميع الصور المتقدمة تصح عمرته «۵».
  - (۴و۵) المناسک، ص ۸۴.

لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلى آخر أعمال العمرة



حملسات الاستاذ: مهلي المالاوي الطهراني

- ١٢٩٣٨ ٨ «٢» وَ بإسْنَاده عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى عَنْ عَلَى الْحُرَاسَانِي عَنْ عَلِى بن مُحَمَّدِ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلُوي عَنْ عَلِى الْعَمْرَكِي بْنِ عَلِي الْخُرَاسَانِي عَنْ عَلِى بن عَلِي الْخُرَاسَانِي عَنْ عَلِى الْإَحْرَامَ جَعْفَر عَ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُل نَسِي الْإِحْرَامَ بالْحَجِ فَذَكَرَ وَ هُوَ بِعَرَفَاتٍ مَا حَالُهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ مَّ عَلَى كِتَابِكَ وَ سُنَّةَ نَبيّكَ ص فَقَدْ تَمَّ إِحْرَامُهُ شَنَّةَ نَبيّكَ ص فَقَدْ تَمَّ إِحْرَامُهُ
- فَإِنْ جَهِلَ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ التَّرْوِيَةِ بِالْحَجِّ حَتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ إِنْ كَانَ قَضَى مَنَاسِكَهُ كُلَّهَا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ.
- وَ بِإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِى مِّن جَعْفَرٍ عَنْ أَخِيهِ مِثْلَهُ إِلَى قَوْلِهِ فَقَدْ تَمَّ إِحْرَامُهُ الْ «١»



- (۱) الكافى ۴ ۳۲۴ ۵.
- (۲) في المصدر الوقت.
- (۴) التهذیب ۵ ۱۷۵ ۵۸۶، و أورد صدره بالاسناد الثانی فی الحدیث ۳ من الباب ۲۰ من هذه الأبواب.
  - -(1) التهذيب ۵− ۴۷۶. •

- «١» ٢٠ بَابُ حُكْمِ مَنْ تَرَكَ الْإِحْرَامَ أُو التَّلْبِيَةَ نِسْيَاناً أَوْ جَهْلًا وَ لَمْ يَذَكُرْ حَتَى أَكْمَلَ مَنَاسِكَهُ أَوْ أُغْمِى عَلَيْهِ فِي الْمِيقَاتِ
- ١٢٩٥٩ ١ «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِى بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدَهِمَا عَنْ ابْنِ أَبِي عُمَيْرِ عَنْ جَمِيلِ بْنِ دَرَّاجٍ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا عَنْ أَحَدَهِمَا عِنْ ابْنِ أَبِي عُمْرٍ أَوْ جَهِلَ وَ قَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَ طَافَ عِ فَي رَجُّلُ نَسِي أَنْ يُحْرِمَ أَوْ جَهِلَ وَ قَدْ شَهِدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا وَ طَافَ وَ سَعَى قَالَ تُجْزِيهِ نِيَّتُهُ إِذَا كَانَ قَدْ نَوَى ذَلِكَ فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ وَ إِنْ لَمْ يُعْلَى وَ قَالَ فِي مَرِيضٍ أَغْمِى عَلَيْهِ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ عَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ عَتَى أَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ عَتَى أَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ عَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرَمُ عَلَيْهِ الْمَاسِمَ الْعَالَ يَتَى الْوَقْتَ عَلَيْهِ الْمَاسَاتِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمَاسَالِ فَلَى الْمُنَاسِمَ الْعَلَى الْمَاسَالِ عَلَى الْمَعْمِى عَلَيْهِ عَلَيْهِ الْمَاسَالِ عَلَيْهِ الْمَاسَالِ فَي مَرِيضٍ أَعْمِى عَلَيْهِ مِا الْمَاسَلُولُ عَلَيْهِ الْمَالَعَلَى الْمَاسَالَ عَلَى الْمَاسَالِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمُولُ عَلَيْهِ عَلَى الْمَاسَلُولُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَى الْوَقَالَ عَلَى الْمُعْمَى عَلَيْهِ عَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمُعَلَى الْمَاسَالُ عَلَى الْمُعَلَى الْمُعْمِى عَلَيْهِ عَلَى الْمَالُولُ عَلَى الْمُعْلَى عَلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمُعْلَى الْمَعْلَى الْمُعْلَى الْمَالَعُولُ الْمَاسَلُولُ عَلَى الْمُعْلَى الْمَاسَالُ عَلَيْهِ الْمُعَلَّى الْمُعْلَى ال
  - (۲) الكافى ۴ ۲۲۵ ۸.



- مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَن بإسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْن يَعْقُوبَ مِثْلَهُ «٣».
  - (۳) التهذيب ۵ ۹۱ ۱۹۲.



• ١٨٥٢٢ - ١٧ - «٢» وَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسَنِ عَنِ الصَّفَّارِ عَنْ أَيُّـوبَ الْحَسَنِ عَنْ الصَّفَّارِ قَالَ: سَأَلْتُ أَبًا عَبْدِ بْنِ نُوحٍ عَنْ صَفُوانَ بْنِ يَحْيَى عَنْ مُعَاوِيَة بْنِ عَمَّارَ قَالَ: سَأَلْتُ أَبًا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ - فَقَالَ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ وَ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ. اللَّهِ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ - فَقَالَ هُوَ يَوْمُ النَّحْرِ وَ الْأَصْغَرُ الْعُمْرَةُ.

• (۴) – معانى الأخبار – ٢٩٥ – ٢، و أورده عن الفقيه فى الحديث ۶ و عن الكافى فى الحديث ٨ من الباب ١ من أبواب الذبح، و عن التهذيب فى الحديث ٢ من الباب ١ من أبواب العمرة.

- ١٨۶٢۶ ٨ «٢» مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ عَنْ عَلِيٍّ عَنْ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِيهِ عَنِ ابْنِ أَبِيهِ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ عُمَيْرِ عَنْ مُعَاوِيَةً بْنِ عَمَّارِ قَالَ سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَ عَنْ يَوْمِ الْحَجِّ عُمْرَةً. اللَّهُ عَنْ هُوَ النَّحُرُ وَ الْأَصْغَرُ هُوَ الْعُمْرَةُ.
  - ۲۹۰ الکافی ۴ ۲۹۰ ۱



- ١٢٩۶٠ ٢ ٣٧» وَ بإِسْنَادِهِ عَنْ عَلِيِّ بْنِ جَعْفَر عَنْ أَخِيهِ عِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُل كَانَ مُتَّمَتِّعاً خَرَجَ إِلَى عَرَفَاتٍ وَ جَهِلَ أَنْ يُحْرِمَ يَوْمَ التَّرْويَة بِالْحَجِّ حُتَّى رَجَعَ إِلَى بَلَدِهِ قَالَ إِذَا قَضَى الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا فَقَدْ تَمَّ حَجُّهُ.
  - (۴) التهذيب ۵ ۴۷۶ ۱۶۷۸ .



- ١٢٩۶١ ٣ «۵» وَ عَنْهُ عَنْ أَخِيهِ عِ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُل نَسِى الْإِحْرَامَ بِالْحَجِّ فَذَكَرَ وَ هُوَ بِعَرَفَاتٍ فَمَا حَالُهُ قَالَ يَقُولُ اللَّهُ مَّ عَلَى كَتَابِكَ وَ سُنَّة نَبِيِّكَ فَقَدْ تَمَّ إَحْرَامُهُ.
- (۵) التهذیب ۵ ۴۷۶ ۱۶۷۸ ذیل الحدیث ۱۶۷۸، و أورده بتمامه بسنده و بسند آخر فی الحدیث ۸ من الباب ۱۴ من هذه الأبواب.



- ١٢٩۶٢ ٢ «٢» وَ بإسْنَادِهِ عَنْ مُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ عَنْ جَمِيل بْنِ دُرَّاجِ عَنْ بَعْض مِنْ أَصَّحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي مَرِيضٍ أَغْمِي عَلَيْهِ دَرَّاجِ عَنْ بَعْض مِنْ أَصَّحَابِنَا عَنْ أَحَدِهِمَا عَ فِي مَرِيضٍ أَغْمِي عَلَيْهِ فَلَمْ يَعْقِلْ حَتَّى أَتَى الْوَقْتَ فَقَالَ يُحْرِمُ عَنْهُ رَجُلٌ.
- (۶) التهذيب ۵ ۶۰ ۱۹۱، و أورده في الحديث ٢ من الباب ۵۵ من أبواب الاحرام.



- أَقُولُ: وَ يَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ «١».
- (١) ياتي في الباب ٥٥ من ابواب الأحرام و لاحظ ما تقدم في الباب ١٤ من هذه الأبواب.

